ثورات الربيع العربي ومآلات الانتقال الديمقراطي المنشود: دراسة في القواسم المشتركة

The Arab Spring revolutions and the outcomes of the desired democratic transition: a study in common denominators

علي مدوني
جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، ali.madouni@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2022/05/14 تاريخ القبول: 2022/06/06 تاريخ النشر: 2022/06/16

ملخص:

تأتي هـذه الدراسـة في سـياق ثـورات الربيـع العـربي الـتي انـدلعت في السـنوات الأخـيرة لتسـلط الضـوء علـى" الظـاهرة الاحتجاجية" التي انتشرت و توسعت في مناطق عديدة من الوطن العربي، وقد طُرحت عديد الأسئلة و النقاشات حول أسباب تسارع وتيرة هذه الأحداث وسرعة انتشارها من مجال جغرافي لآخر وفي وقت قصير، فرغم أن موجة الاضطرابات الأمنية والسياسية بدأت عام 2011 وانتهت بإسقاط عديد الأنظمة السياسية العربية، غير أن ارتداداتها لازالت تهدد أنظمة سياسية أخرى، وهذه المرة ليس فقط في العالم العربي، بل حتى شوارع المدن الأوروبية والآسيوية واللاتينية التي عرفت هي الأخرى نشاطاً احتجاجيا أُطلق عليه الربيع اللاتيني. يبحث هذا الموضوع في الأسباب والنتائج والقواسم المشتركة بين كل هذه الأحداث التي نجح بعضها في إحداث التغيير وتحقيق جزء من مطالبه الشعبية كما حدث مع التجربة الجزائرية حيث تراجع الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة عن الترشح للانتخابات الرئاسية كخطوة أولى، كما حدث أيضا في تونس التي انتهت فيها انتفاضة الشارع بسقوط زين العابدين بن علي لتؤذن بميلاد مسار ديمقراطي جديد أسس لانتخابات حرة نزيهة كانت هي الأولى من نوعها في تاريخ تونس المستقلة تمثلت في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي للعهدة (2011-2014) يوم 2011/10/23 برئاسة مصطفى بن جعفر، هذا المجلس الذي انتخب المنصف المرزوقي رئيسا مؤقتا لتونس في 12 ديسمبر 2011 لمدة 03 سنوات و وضع دستورا جديدا للبلاد في 25 يناير/ جانفي 2014 بعد سنتين من النقاشات و المشاورات و الحوارات. ومن بين النتائج التي توصّلت إليها الدراسة هي أن الشعوب العربية أعادت إثبات دورها وقدرتها على التغيير بعدما تم تغييب وتهميش دورها في النشاط السياسي لسنوات عديدة.

كلمات مفتاحية: الشعوب، الاحتجاجات، الاضطرابات الأمنية والسياسية، التغيير الاجتماعي، الانتشار، التغيير السياسي.

Abstract:

This study comes in the context of the Arab Spring revolutions that erupted in recent years to shed light on the "protest phenomenon" that has spread and expanded in many regions of the Arab world. In a short time, although the wave of security and political unrest began in 2011 and ended with the overthrow of many Arab political regimes, its repercussions still threaten other political regimes, and this time not only in the Arab world but even on the streets of European, Asian and Latin cities, which also witnessed a protest activity launched. This topic examines the causes, results and common denominators between all these events, some of which succeeded in bringing about

change and achieving part of its popular demands, as happened with the Algerian experience, where former President Abdelaziz Bouteflika retracted his candidacy for the presidential elections as a first step, as also happened in Tunisia, which ended The street uprising with the fall of Zine El Abidine Ben Ali heralded the birth of a new democratic path that established free and fair elections that were the first of their kind in the history of independent Tunisia, represented in the elections for the National Constituent Assembly (2011-2014) on 10/23/2011 headed by Mustafa Ben Jaafar. This council elected Moncef Marzouki as interim president of Tunisia on December 12, 2011, for 03 years, and drafted a new constitution for the country on January 25, 2014, after two years of discussions, consultations and dialogues. Among the findings of the study is that the Arab peoples have re-established their role and ability to change after their role in political activity was absent and marginalized for many years

Keywords: peoples, protests, security and political unrest, social change, spread, political change.

المؤلف المرسل: علي مدوني ، **الإيميل**:ali.madouni@univ-biskra.dz

مقدّمة:

يبدو جليا من خلال تناول المسارات الثورية و الاحتجاجية المعقدة التي كانت موضوعا للكثير من الأبحاث و التفسيرات والتوصيفات للحالات التي اندلعت في الوطن العربي (Gelaber, s.d.)مع هبوب رياح التغيير التي انطلقت أمواجها الأولى من تونس في 17 ديسمبر 2010 والتي عرفت بـ "ثورة الحرية و الكرامة "أو "ثورة الياسمين" تضامنا مع التاجر المتجول الفقير محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار على نفسه تعبيرا عن سخطه على أوضاعه الاجتماعية المزرية التي انتهت بمصادرة عربته البسيطة التي يقتات من مدخولها اليومي الزهيد من طرف شرطية المرور، و ما أعقب ذلك من ثورات شعبية وحركات احتجاجية امتدت عدواها خارج الحدود، إلى مصر وليبيا و سوريا و المغرب و الأردن و لبنان و اليمن والجزائر .

يجب أن نعترف منذ البداية بأنه ليس من السهل علينا تفسير مسببات ثورات الربيع العربي العميقة حتى و إن كان من اليسير علينا أن ندرك الدوافع المتعددة الجوانب التي دفعت إلى ذلك والمتمثلة في غياب الحرية و تهميش الفرد و تردي الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و تدني مستوى المعيشة و تراجع القدرة الشرائية لدى المواطن... و مع ذلك سنحاول في هذه الدراسة أن نستنطق التجربة الثورية في السنوات الأخيرة على صعيد الوطن العربي متخذين منها ميدانا لاستقراءاتنا واستنتاجاتنا محاولين بالتحليل والدراسة تحليل الظاهرة الثورية أو الاحتجاجية بأبعادها السوسيو– اقتصادية و السياسية و فهم ديناميكاتها من الداخل و الوقوف عند الأسباب الكامنة وراءها و التي تميزت في الكثير من البلدان العربية بغياب الطابع الأيديولوجي لها

كما غابت فيها الخطاطة التقليدية المتمثلة في الحزب الثوري الذي عادة ما يكون وراء إشعال فتيل الثورة باسم زعيمه الثوري و كذا قيادته الثورية بحيث كانت هذه الأحداث اقرب ما تكون إلى الاحتجاجات منها إلى الثورة حيث طغى عليها كثرة الفاعلين و تعدد الحساسيات غير المنظمة بشكل مركزي كما يحدث في الثورات وهو الأمر الذي حدث أيضا في الجزائر التي يستوقفنا فيها غياب القوى الحزبية الملموس وهي الملاحظة التي تعكس مدى الفراغ الذي تعاني منه الساحة السياسية الجزائرية من حيث غياب البديل السياسي المعارض القادر على مواكبة تطورات الشارع (الشوبكي، 2011)

لقد ساهمت أحداث الربيع العربي 2011 في إظهار مدى هشاشة بنية الأنظمة السياسية الحاكمة في المنطقة العربية خاصة ما تعلق منها بشق العلاقة الرابطة بين القاعدة الشعبية وهرم السلطة السياسية. فثورات الربيع العربي أو ما بات يعرف بظاهرة "الحراك السياسي" شكلت منعرجا حاسما في تاريخ الأنظمة العربية نتيجة الاحتقان الشعبي المتزايد في عديد الدول المجاورة التي انتقلت إليها العدوى وانتشرت بين شعوبها بسرعة مذهلة لغرض إسقاط الأنظمة الحاكمة التي عمرت طويلا، وكذلك من أجل تحقيق الانتقال الديمقراطي المنشود.

مع مرور السنوات أصبحت دول" الحراك السياسي" تشهد أوضاعا أمنية متردية وجد صعبة، وقد كان للمسببات الداخلية (الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية) الدور الحاسم في تفجير الأحداث، بحيث لم تقتصر ظاهرة الاحتجاجات الشعبية على الدول العربية فقط بل امتدت إلى عدة دول وعواصم من العالم تختلف عنها من حيث طبيعة النظام السياسي والتركيبة المجتمعية، وكذا من حيث الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

هذه الأوضاع السائدة في عدّة دول وعواصم من العالم كانت نتيجة متغيرات ثقافية وايديولوجية كبيرة ارتبطت بتطوّر العديد من وسائل وآليات التواصل الاجتماعي بين مختلف الفئات المجتمعية التي ساهمت في تسارع وتنامي سيرورة الأحداث والاحتجاجات، رغم وجود العديد من الاختلافات في الأسباب والمحرّكات والدوافع وحتى طريقة التعامل معها ومعالجتها، كان هناك شيء ما يجمع بين كل هذه المظاهرات، وهذا ما ستحاول هذه الدراسة معالجته على الصعيد العربي انطلاقا من الإشكالية التالية:

ما هي العوامل المشتركة التي حرّكت موجة الاحتجاج في الوطن العربي؟

الأسئلة الفرعية:

إن لإشكاليةالتي يتطلب تفكيكها من خلال جملة من الأسئلة الفرعية تتمثل فيما يلي:

هل توجد علاقة جدلية بين تزايد منسوب الاحتجاجات وارتفاع سقف مطالب القاعدة الشعبية؟

ماهي أشكال الاحتجاجات الشعبية؟

ماهي إمكانيات الحركات الاحتجاجية في التغيير السياسي والاجتماعي؟

ماهي الأسباب الدافعة للاحتجاج الشعبي؟

ما مدى وجود أشكال للتنظيم ينتظم في إطارها المحتجون؟

منهجية الدراسة:

إن طبيعة الموضوع الذي بين أيدينا هي التي تفرض علينا نوعية المنهج الذي نتبناه أو نستلهمه وهي القاعدة التي استقر عليها منذ مدة الباحثون الابستيمولوجيون والمهتمون بمناهج العلوم التي تقول بأن "طبيعة الموضوع هي التي تحدد نوعية المنهج" (الجابري، 1991، صفحة 21)و بالتالي فإن الخطوة الأولى في كل بحث علمي تتمثل في تحديد الموضوع والتعرف على طبيعته لأجل ذلك تم الاستعانة بالمنهج الظاهراتي أو الفينومينولوجي، والذي يسمى أيضا بالمنهج الوصفي، و هو منهج غير حسي وغير تجريبي لأنه لا يعتمد على المخبر الخارجيوإنما يعتمد على المخبر الداخلي لذات الباحث، و هو منهج يستعمله بسطاء الناس في حياتهم اليومية في إدراكهم وتعبيرهم و تحديد مواقفهم، و هو المنهج الذي يطبقه أيضا المفكرون من غير وعي منهم سواء كانوا علماء أو فلاسفة أو أدباء أو فنانين... والمنهج الوصفي أو الظاهراتي هو منهج تحليل التجارب" المباشرة" الشخصية التي يعيشها الإنسان والتي تحدث على مستوى شعوره بعدما أن حدثت في الخارج ، فلا شيء يحدث في الخارج إلا و يحدث أيضا في شعور الإنسان و بالتالي فلا شيء يتم إدراكه في الخارج إن لم يتم إدراكه في الشعور، أو بمعنى آخر هو يصف الظواهر كما تم فهمها على مستوى الشعور، و قد كان هذا المنهج متبعا في تراثنا القديم في الفقه و في علوم التصوف وهو متبع اليوم أيضا في كافة العلوم الإنسانية لا التجريبية، و قد قام هوسرل Edmund Husserlواضع هذا المنهج بتطبيقه متسائلا عن إفلاس الفلسفة على يد التجريبيين و الحسيين من أمثال هيومHume و لوك Locke .... في كتابه " أزمة العلوم الأوروبية الفينومينولوجياالترنسندنتالية" (حنفي، 1988، الصفحات 261-262)، كما زاوجنا بين هذا المنهج وبين المنهج التفسيري لمحاولة اكتشاف العلاقات السببية الثابتة بين مختلف الظواهر محل دراستنا.

سيتم دراسة ذلك بعد التطرّق لعناصر خطّة الدرّاسة التّالية:

أوّلا: الاحتجاجات وإشكالية التوصيف.

ثانيا: التفسير النظري لظاهرة الاحتجاجات.

ثالثا: الاحتجاجات ضمن السياق الدولي والإقليمي.

رابعاً: الحلول والمخارج.

أوّلاً: الاحتجاجات وإشكالية التوصيف.

ذكرنا في مقدمة هذه الدراسة بأننا قد كنا في الغالب أمام ثورات ديمقراطية وليس أمام ثورات أيديولوجية فضلا عن أن هذه الثورات لم تكن منظمة بطريقة مركزية بحيث غابت فيها الخطاطة التقليدية المتمثلة في الحزب الثوري وفي القيادة الثورية وفي زعيم للثورة. (Gelaber, s.d.)وإنما كنا أمام هَبّات احتجاجية اجتماعية شبابية غير منظمة بشكل مركزي لذلك نحن فضلنا استخدام مفهوم الاحتجاجات على مصطلح الثورة. منذ الإرهاصات الأولى لظاهرة الاحتجاج في الشوارع من قبل المواطنين شرع الإعلاميون من جهة، وعلماء السياسة والاجتماع من جهة أخرى في إطلاق العديد من الأوصاف على تلك المظاهر، حيث يطلق كل طرف تسمية معينة حسب زاوية رؤيته وتكوينه، ومع ذلك فقد اتفق الجميع تقريبا على توصيفها" بظاهرة الاحتجاج" لذلك سنقوم بتعريف مفهوم الاحتجاج إلى جانب المصطلحات الأخرى التي لها علاقة بهذا المفهوم كالثورة والمظاهرة والمسيرة والاعتصام والانتفاضة.

مفهوم الاحتجاج:

ا. الاحتجاج لغة:

لفظ " الاحتجاج" في لسان العرب من مادة(حجَّ) (ابن منظور، 2013، صفحة 38)وردت تحت باب (ح ج ج) ومعناه القصد، والتحاج: التخاصم وحاجَّه مُحاجَّة وحِجَاجا نازعه الحجة، واِحتجَّ بالشيء: اتخذه حُجّة. وغير ذلك من الألفاظ الأخرى التي لا تؤدي نفس المعني الذي يعرف في" المجال التداولي" اليوم.

ب. الاحتجاج اصطلاحا :

يعرف "الاحتجاج على أنه السلاح اليومي للإنسان المضطهد الذي تصبح حالته النفسية قد بلغت درجة عالية من التوتر الانفعالي تدخله في مرحلة من الغليان الداخلي للعدوانية التي كانت مقموعة بشدة"(حجازي، 2001، صفحة 51)و هو كذلك تعبير عن حاجة أو سخط أو طلب بغية تحقيق مصلحة معينة، وهو واحد من وسائل التعبير وإبداء الرأي الأربعة: وسائل فردية، وسائل جماعية، وسائل شفهية وأخرى مكتوبة، ورغم ما يبدو عليها من انفصال إلا أنها قد تتداخل فيما بينها، بحيث يتم– حسب الحالات– الجمع بين التعبير الشفهي و الكتابي أو التصويري ، بالإضافة إلى أنّه قد يكون مصحوباً بكل هذه الوسائل التعبيرية في الشارع العام، في شكل وقفة أو اعتصام أو مسيرة أو تجمع خطابي، على مرأى ومسمع ممن حضره. إن من السمات الرئيسية التي طبعت الاحتجاج خلال العقدين الأخيرين أنه عرف قطيعة مع الاحتجاج المسلح إلى حد بعيد، وهو يشهد اليوم نقلة نوعية من الاحتجاج الصدامي العنيف إلى الاحتجاج السلمي.

يتقاطع هذا المصطلح مع عديد المصطلحات التي غالبا ما يتم استخدامها كمترادفات، لكن التدقيق في معانيها أظهر عدة فروقات فيما بينها، ويتّضح هذا من خلال الإشارة إلى مفهوم كل كلمة منها:

الحركة الاحتجاجية:

وتتمثل في التقاء جماعة من الناس حول محاولة إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي كليا أو جزئيا في نمط القيم السائدة والممارسات السياسية، وذلك بين المواطنين الذين يجدون في الحركة تجسيدا لمعتقداتهم ونظرتهم للوضع الاجتماعي المنشود. أو يمكن تعريفها بأنها حالة من الغضب العام التي تسود المجتمع أو فئة معينة داخله، وغالبا ما تكون مهمشة ولا أحد يسمعها مما يجعلها تعبر عن هذا الغضب في شكل الحركات الاحتجاجية، سواء أكانت سلمية أو غير سلمية، في شكل إضرابات واعتصامات أو تجمهر أو تظاهر، وقد يصل الأمر إلى استخدام هذه الفئات للممارسات العنيفة مثل إضرام النيران أو قطع الطرق لشل حركة المرور من أجل التعبير عن مطالبها وإجبار الحكومة بالاستجابة لها.(عبدالنور، 2014، صفحة 10)

الحركة الاجتماعية:

يشير مفهوم الحركة الاجتماعية إلى سلسلة الأفعال والجهود التي يقوم بها عدد من الأشخاص من أجل تحقيق هدف معين. وبغض النظر عن المعاني المختلفة الدلالة على هذه الكلمة، يبقى هدفها النهائي هو إبراز الجهود التي تبذلها مجموعة من الناس الذين ينخرطون في أنشطة محددة ويوظفون خطابا يستهدف تغيير المجتمع، أو السياسات أو الهياكل القائمة لتكون أكثر قربا من القيم التي تؤمن بها الحركة. لكن تبقى المحاولة الرائدة لتعريف مصطلح الحركة الاجتماعية تعريفا علميا هي تلك التي قام بها **لورينز فون شتاين**:*Lorenz von Stein* في مؤلفه "تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا 1789-1850»، وبدلا من أن يدرس "شتاين" الثورة الفرنسية من وجهة نظر التغيرات التي طرأت على البناء الحكومي، أكد على أهمية ما أحدثته الثورة من تغييرات شاملة عملت على خلق مجتمع جديد. ويعتبر شتاين أن بناء المجتمع هو المسؤول عن التغير السياسي.(عبدالنور، 2014، الصفحات 12-14)

المفاهيم المشابهة:

المظاهرات:(البريشي، 2014، الصفحات 141-142)

لكلمة المظاهرة في اللغة عدة معاني (ابن منظور، 2013، صفحة 402)والتي منها البروز والشيوع والانتشار والنصرة والمعاونة، ويقال ظاهر فلان فلانا أي ناصره وعاونه ...

أما في الاصطلاح فقد عرفت المظاهرات عدة تعريفات متقاربة في المعنى ومنها خروج الناس إلى الشوارع متضامنين مطالبين بمجموعة مطالب.وتعرف كذلك على أنها تجمعات غير منظمة تتم بطريقة عفوية لمجموعة من الأشخاص الذين يعبرون عن إرادة جماعية أو مشاعر مشتركة(البدرواي، صفحة 312)ضد قرارات حكومية – على سبيل المثال- تمس مصلحة الشعب أو فئة منه... ومما تقدم ذكره فهي تعبير عن رأي مجموعة من الناس عن طريق التجمهر العلني في مكان عام، والتحرك نحو جهة معلومة مطالبين بتحقيق مطالب معينة، أو مؤيدين لأمر أو معارضين له، معبرين عن مطالبهم بشعارات وهتافات، من خلال صور ولافتات، وهي صورة من صور المشاركة السياسية التي تنشد التأثير على القرار السياسي في الدولة، وقد طرح موضوع المظاهرات نفسه بقوة في السنوات الست الأخيرة على الساحة الفكرية مع هبوب رياح التغيير على المنطقة العربية بكاملها بعد سنوات طويلة من السكون السياسي.

لقد تناول القانون الدولي مسألة حق الأفراد في التظاهر و حرية الاشتراك في التجمع السلمي من خلال معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ، فالمادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على " أن لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية" كما تنص المادة 11 من الاتفاقية الأوروبية على " أن لكل شخص الحق في حرية التجمع السلمي...."

كما نص الدستور الجزائري(الدستور، 2016)على غرار اغلب دساتير الدول الأخرى في المادة 49 منه (الجديدة) على أن:"حرية التظاهر السلمي مضمونة للمواطن فيإطار القانون الذي يحدد كيفيات ممارستها"

الاعتصام:

الاعتصام لغة هو التمسك بالشيء (ابن منظور، 2013، صفحة 405)ويقال اِعْتَصَمَ بِالجَبَلِ: اِلْتَجَأَ إِلَيْهِ، اِحْتَمى بِهِ، عَكَفَ بِهِ، واعْتَصَمَ بِحَبْلِ اللَّهِ: اِلْتَجَأَ وَامْتَنَعَ بِحَبْلِ اللَّهِ مِنَ الْمَعْصِيَّةِ، وَاعْتَصِموا بِحَبْلِ اللَّهِ جَميعاً وَلا تَفَرَّقوا.(سورة آل عمران، الآية 103)

وفي الاصطلاح

هو ملازمة جماعة من الناس مكانا معينا بغية تحقيق أهداف مطلبية، أو سياسية، أو حزبية، أو نقابية، و هو مظهر من مظاهر الاحتجاج ضد سياسة من السياسات عن طريق الاحتلال السلمي لمكان أو مقر يعود للجهة المستهدفة، و هو كذلك إحدى الوسائل المستخدمة من طرف الجماهير للتعبير عن مطالبها حيث تستخدم التظاهر و الاحتجاج ثم الاعتصام قصد التعبير عن مطلب لا يمكن التنازل عنه إلا بعد اسقاط النظام الفاسد و بناء منظومة حكم جديدة ، وكثيرا ما تلجأ الجماعات المعتصمة إلى أجهزة الإعلام و الصحافة من أجل نشر شعاراتها و إشعار الرأي العام بأهدافها، كما يعرف أيضا على أنه كل تجمع بشري يقبع في مكان ما ويعلن استمراره إلى أن تتحقق مطالبه.

المسيرة:

المسيرة لغة كما جاء في معجم لسان العرب من مادة (سير) Marche، والسير هو المشي والذهاب والمَسِير: هوالسير والمِسَافَة.

- وفي **الاصطلاح** هي تجمع منظم يتسم بالحركة على شكل صفوف لأشخاص تتم في ظروف معينة، وهذه التجمعات تعبر عن إرادة جماعية، أو مشاعر مشتركة، وقد ظهرت المسيرات الشعبية منذ القدم كأداة من الأدوات السلمية للاحتجاج ضد النظام التسلطي من أجل المطالبة بحقها في العيش الكريم

الانتفاضة:

الانتفاضة لغة مشتقة من فعل نفض كما ورد في لسان العرب لابن منظور في مادة(نفض)، ويقال نَفَضَ الشيءَ: أي أَزاله وأَسْقَطه، ونفَض الثّوبَ ونحوَه: حرّكه بقوّة ليزولَ عنه ما علق به من الغُبار ونحوه.

والانتفاضة اصطلاحا:

هي قيام جماعة كبيرة من الناس، غالبا ما تكون شعبا بكامله، أو إقليما بشتى أنواع الاحتجاجات من مظاهرات واعتصامات بالساحات العامة، وغالبا ما تكون غاية هذه الاضطرابات تحقيق أهدافً وطنية تحريرية. وعليه فالانتفاضة تعد أشمل من المظاهرة؛ لأن المظاهرات تعتبر جزءا من الانتفاضة، ووسيلة من وسائلها.

الثورة: –الثورة لغة

جاء في لسان العربفى مادة ثار: ثار الشيء هاج، و ثورة الغضب حدته، ويقال للغضبان أهيجَمايكون: وقد ثار ثائره وفارفائرهإذاغضب وهاج غضبه،وثار إليه وثب. ويربط اللسان العربي كلمة الثورة بذلك لغويا أو إيحاءً لغويا بمعانى عدم الإنضباط والغضب.

الثورة اصطلاحا

الثورة كمصطلح سياسي هي الخروج على السلطة الحاكمة سعيا لتغييرها باندفاع يحركه عدم الرضا أو التطلع إلى الأفضل، وتعرف الثورة كذلك على أنها ظاهرة اجتماعية تقوم بها فئة أو جماعة ما هدفها التغيير وفقا لأيدولوجية هذه الفئة أو الجماعة، وهي تعبر عن انتقال السلطة من الطبقة الحاكمة إلى طبقة الثوار(تهامى، 2013، صفحة 7)

وقد تكون الثورة شعبية مثل الثورة الفرنسية عام 1789 وثورات أوروبا الشرقية عام 1989، أو عسكرية وهي التي تسمى انقلابا مثل الانقلابات التي سادت أمريكا اللاتينية في حقبتي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، أو على شكل حركة مقاومة ضد المستعمر مثل ثورة التحرير الجزائرية.

ومما تقدم ذكره فإن الثورة تعني تغييرات جذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تعمل على تغيير المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد. والثورة قد تكون: عنيفة ودموية، سلمية، فجائية وسريعة وقد تكون هادئة تدريجية. وهي تختلف عن الانتفاضة في أن هذه الأخيرة قد تمتد إلى أمد طويل عكس الثورة التي غالبا ما تكون سريعة.(البريشي، 2014، الصفحات 142-143)وهي تمثل الفاصل الزمني بين حقبتين تختلفان شكلا ومضمونا، لأنها تتسبب في تغيير مسار التاريخ فما قبلها لن يكون كما بعدها، أسلوب من أساليب التغيير الاجتماعية تسعى لإحداث تغييرات جذرية في الدولة والمجتمع عن طريق قلب النظامين الاجتماعي والسياسي خارج الأطر القانونية والدستورية بما يحقق أهداف مجتمع الثورة.(ابو عون، 2017، صفحة 17)

إن الغرض من الإشارة إلى هذه المفاهيم هو من أجل إظهار أن التوصيف لهذه الأحداث مرتبط بعديد الظروف والمتغيرات فالحدث الذي يطلق عليه احتجاج قد لا يصلح القول عنه أنّه مسيرة، وما يُسمّى بالثورة لا يمكن توصيفه بالحركة الاجتماعية، وإذا ما تم التمعّن في الأحداث الرّاهنة سواء منذ بداية الربيع العربي 2011 أو ما يجري من أحداث حالياّ سيلاحظ ذلك ، فعلى سبيل المثال فإن ما حدث في الجزائر منذ الثاني و العشرين فبراير من العام الماضي سُمّي بـ" الحراك الشعبي" ، أما ما يحدُث في سوريا الآن فهو ثورة، و صحيح أن هذه الأخيرة هي نتاج لتطوّرات الأولى و تصاعد أحداثها، كما قد تكون هذه التوصيفات في نفس الوقت تعبير عن مراحل تمرّ بها هذه الأحداث .

وعليه فعملية توصيف الظواهر ليست بالأمر السهل او الاعتباطي (العشوائي)، وإنّما الأمر يخضع لعدة معايير وشروط قد يمكن إسقاطها على حدث معيّن، ولا يمكن إسقاطها على حدث آخر، لذلك وجب التمعّن والتركيز على طبيعة الأحداث قبل توصيفها.

ثانيا: التفسير النظري لظاهرة الاحتجاجات

النظريات الكلاسيكية:

نظرية الحرمان النسبي: ويتلخص مضمونها في أن الناس تقارن نصيبها من السلع والخدمات وحظوظ الحياة لا بما كانت عليه قبل عشر سنوات، ولكن بما هو عليه حظ الآخرين خلال نفس المدة، وفي نفس البلد أو في بلدان قريبة أو مجاورة. فقد يحصل ويتحسن وضع الطرف (أ) بشكل ملموس، إلا أنّ معدّل التحسن

عند الطرف (ب) هو ضعف ما عند الطرف (أ)، وتزداد قراءة هذا الضعف تعقيدا وغموضا في حالة شعور الطرف (أ) بالظلم، ما دام لا يملك ما يستحقه بالمقارنة مع ما يوجد عند (ب) وهو الأمر الذي يولد عند (أ) الحرمان النسبي حسب ما يسميه علماء الاجتماع، وهو ما يعتبر أكبر حافز للاحتجاج على الظلم واللامساواة و اللاعدالة. (اوامن عبد الواحد، 2019، الصفحات 36-37)وتركز هذه النظرية بالأساس على جانب الحرمان الاقتصادي دون غيره من العوامل الأخرى، فضلا عن أن هذه النظرية تفسر أسباب قيام العديد من الحركات الاجتماعية و انضمام الأفراد إليها دون أن يكون لديهم إحساس بالحرمان النسبي.

نظرية الضغوط البنائية: هناك جملة من العوامل التي تشير إلى التفاعل بين مؤثرين هما: الخلل المؤسسي في البنى الاجتماعية نتيجة عدم قدرة هذه المؤسسات على القيام بوظيفتها وعجزها عن الاستجابة لمطالب القاعدة الشعبية وفسح المجال أمام القوى الاجتماعية، في المقابل يظهر اعتقاد عام يتبلور في صورة ايديولوجيات ورؤى جديدة تسعى لإحداث هذا التغيير للأوضاع القائمة، لكن تفاعل هذين الشرطين لإحداث الحركة الاجتماعية، يتطلب وجود شرطين آخرين هما:

- تبلور هذا الاعتقاد الى شكل من أشكال الحركة، أي القدرة على الحشد والتعبئة الجماهيرية للمشاركة في ضرورة التغيير.
- ضعف ميكانيزمات الضبط الاجتماعي، وسيطرة النخبة الحاكمة بالشّكل الذي يسمح بالنزول إلى الشارع، والمطالبة بالتغيير لتحقيق الأهداف، ويتأتى ضعف هذه السلطات الحاكمة إمّا لعدم القدرة على استخدام القوة العسكرية، أو عدم امتلاكها لأدوات الإقناع.

حسب ألكسندرواندت **AlexanderWandt**فإن بنية المجتمعات الإنسانية تتشكل وفقا للأفكار المشتركة أكثر من القوة المادية،علاوة على ذلك هويات الفاعلين ومصالحهم يتم تشكيلها بناء على هذه الأفكار غير الحتمية والمبنية وفقا لمعايير محددة تحكمها أسس البنى غير المادية.

مختصر هذه النظرية يتمحور حول تفسيرها لنشأة الحركات الاحتجاجية الذي يكون على أساس شعور الأفراد بالحرمان من الحقوق والثروة الاجتماعية، فالضغوط الاجتماعية والاقتصادية تولّد لدى الافراد شعورا يمهّد لظهور الحركة الاجتماعية.(اوامن عبد الواحد، 2019، الصفحات 36-37)

أمّا النظريات الحديثة:

نظرية تعبئة الموارد: تعتبر من أبرز النظريات الحديثة المفسّرة للحركة الاحتجاجية إذ يرى أنصار هذه النظرية أن الحركات الاحتجاجية هي استجابة منطقية لمواجهة مواقف جديدة طرأت على المجتمع حديثاً، فهي ترى هذه الاحتجاجات على أنها جزء من العملية السياسية والنظام السياسي نفسه يسعى إلى الوصول لصورة أفضل من خلال القيام بتعبئة الموارد وتوظيفها لصالح المجتمع وتطوّره ، أي أنّ قادة هذه الحركات يوظّفون مواردهم أو يعتمدون على دعم آخر لتكوين منظمة أو مؤسسة، لتجمع من خلالها المال وتوظف الأشخاص لخدمة مصالح وأهداف الحركة، وبالتالي فهي تهتم بالعلاقة بين الحركات والقضايا السياسية المثارة اجتماعيا لاكتشاف التأثير والتأثر بين الاحتجاجي والسياسي.(اوامن عبد الواحد، 2019، صفحة 56)

نظرية الفرص السياسية:يؤكد سيدني تارو **SIDNEY TARROW**أحد رواد هذا الاتجاه أن الناس يلجؤون إلى الصدام مع الحكومة عندما يلاحظون وجود تغيّر في الفرص السياسية أو القيود السياسية المفروضة، ومن هنا يصبح لدى الأفراد القدرة على الانخراط في العمل الجماعي لمعارضة السلطة القائمة وعرض مطالبها، وفي حال توفّر الفرص السياسية تتحوّل هذه الأعمال الجماعية إلى حركة اجتماعية تنشط وتستمر في المعارضة حتى تتحقق أهدافها. إنّ ما تخلّفه الفرص السياسية وغيرها من حوافز وتوقعات لا تشكل العامل الحاسم في اندلا ع الاحتجاج، بل الحاسم في ذلك هو التمكّن من تأويل هذه الفرص وإضفاء معان عليها بشكل يدفع للقيام بفعل محدّد(اوامن عبد الواحد، 2019، الصفحات 56-57)

إن هذه النظريات بشقّيها الكلاسيكي والحديث أعطت جملة من التفسيرات لأسباب نشأة الاحتجاجات،رغم اختلاف وجهة نظر روادها في معالجة هذه المواضيع من زوايا مختلفة كلّ على شاكلته، إلا أنّه ومع مرور الوقت سمحت طبيعة الأحداث الراهنة بالجمع بين كل هذه الزوايا التي تشكّلت نتيجة تراكمات وشروخات داخل المجتمع الواحد أدت إلى تفجر الوضع واتساع مجال الاحتجاجات لتكرس في نهاية المطاف ظاهرة بنيوية احترمت البنيان السياسي والاجتماعي من جهة و من جهة أخرى ساعدت (هذه النظريات) في فهم المتغيرات والمعطيات الأساسية التي تفرضها طبيعة النظم السياسية بالعالم في ظل تنامي حدة غضب شعوبها عليها ورفضها لسياسات تسيير شؤون البلاد.

نظريّة الحرمان النّسبي على سبيل المثال ركزت على مجمل النقائص التي تشعر بها المجتمعات،وقدمت تفسيرا دقيقا لمعظم الاحتجاجات إن لم يكن كلها، صحيح أن الأسباب المحرّكة لذلك متفاوتة ومختلفة،إلا أنها تبقى جزء مهم في تحريك الأوضاع الداخلية للدول مهما كانت متقدّمة او متخلّفة، بصيغة اخرى حتى لو عانت شعوب الدول الغربية من حرمان كبير بالقدر الموجود لدى الدول الأخرى، تبقى بالنسبة لهم حاجات أساسية لم تتمكّن انظمتها السياسية من الاستجابة لها وحان وقت المطالبة بها.

ثالثا: الاحتجاجات ضمن السياق العربي

بعدما شهدت المنطقة العربية منعطفا سياسيا خطيرا تجسد في الحركات الاحتجاجية الشعبية الكبيرة ابتداء من تونس في أواخر عام 2010 انتقلت إلى السودان وإلى شمال أفريقيا.

1. تونس:

لقد كانت حادثة محمد البوعزيزي الحادثة الكبرى التي أحرق فيها نفسه أمام مقر البلدية بسبب ما تعرض عليه من ظلم من طرف الشرطية "فادية حمدي" التي صادرت عربته التي يواجه بها فقره و بطالته، و ما أعقب ذلك من ثورة غضب عارم تناسب مع ظاهرة الحرق وكأن الشعب كان مع موعد مع هذا الحدث الشخصي الذي تحول إلى قضية رأي عام لا يمكن حلها إلا بالثورة السلمية من أجل التغيير والتي احتج فيها المتظاهرون على انتشار البطالة و ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وعلى الفساد بكل أشكاله وعلى كل المستويات وتدني مستوى المعيشةلتتحول المظاهرات التي بدأت في 17 ديسمبر 2010 إلى سلسلة من أعمال العنف والاعتقالات من جانب الشرطة تجاه المتظاهرين وأسفرت المظاهرات عن عشرات القتلى وآلاف من الجرحى. لقد أدرك الشعب من أول لحظة من شيوع الخبر بأن هذه الواقعة تعكس ظاهرة ثقافية وفكرية تخص كل تونسي و لا تعني البوعزيزي وحده الذي أصبح "ملكا" للجميع. (شبر، 2014، صفحة 361)ومن ثمة كانت بداية رياح التغيير الثوري السلمي ضد سياسة الرئيس التونسي زيد العابدين بن علي التي طالبت بالحد من الفقر و القضاء على البطالة وتحقيق الإصلاح السياسي ثم تطورت لتنتهي بالإطاحة بالرئيس التونسي لتمتد بعد شهر و بضعة أيام إلى مصر ثم إلى باقي البلدان العربية الأخرى كليبيا واليمن وسوريا والعراق والبحرين والسودان والأردن والجزائر.(الشيوط، 2018، صفحة 98) لقد توج نجاح الثورة في تونس بتدشين عهد جديد للديمقراطية مهد لانتخابات حرة و نزيهة كانت الأولى من نوعها في تاريخ تونس المستقلة والتي مكنت لعودة الإسلاميين من خلال حركة النهضة بقيادة زعيمها راشد

الغنوشي وبقوة بعد غياب طويل إلى المشهد السياسي الانتخابي تمثلت في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي للعهدة (2011-2014) يوم 2011/10/23 برئاسة مصطفى بن جعفر، و بالرغم من أن الإسلاميين في تونس- و غيرها- تنقصهم الخبرة السياسية (Goeury, 2020) على اعتبار أنهم لم يمارسوا السلطة طوال مسيرتهم النضالية فقد فاز في هذا المجلس حزب حركة النهضة بالنصيب الأوفر من المقاعد بعد حصوله على 89 مقعد من أصل 217، ثم تلاه حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بعدد 29 مقعدا، فيما تحصلت قوائم العريضة الشعبية بزعامة ***الدكتور محمد الهاشمي*** الحامدي على 26 مقعد. انتخب هذا المجلس المنصف المرزوقي رئيسا مؤقتا لتونس في 12 ديسمبر 2011 لمدة 03 سنوات ثم وضع دستورا جديدا للبلاد في 25 جانفي 2014 ليفتح المجال فيما بعد لانتخابات تشريعية ومحلية ورئاسية تعددية وديمقراطية وشفافة، حيث شهدت البلاد رئاسيات 2014 التي أخفق فيها المنصف المرزوقي كمترشح مستقل بعد إعلان نتائج الدور الثاني التي فاز فيها الباجي قائد السبسي مترشحا عن حزب نداء تونس بنسبة:55،68%عدما سانده 11 حزبا في هذا الدور،أما حركة النهضة التي تعتبر القوة السياسية الأولى في تلك الفترة فهي لم تقدم مرشحا عن حزبها وتركت رسميا حرية الاختيار في التصويت لمناضليها والمتعاطفين معها.

- **الجزائر:**

مع نهاية سنة 2018 كل المؤشرات كانت توحي بأن أحزاب التحالف الرئاسي(جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، تجمع أمل الجزائر والحركة الشعبية الجزائرية) ماضية في ترشيح عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية خامسة رغم حالته الصحية المتدهورة، غير مبالين بالعديد من الدعوات الداعية إلى العدول عن ترشيحه، وفي الـ11 فيفري 2019 تم الإعلان عن ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية خامسة بالوكالة. الحدث الذي نتجت عنه ردود أفعال متباينة تخللها خروج مجموعة من الشباب بولاية برج بوعريريج رافعين شعارات منددة بترشح بوتفليقة، تلتها مباشرة مسيرة حاشدة في مدينة خراطة في اليوم الموالي ضد ترشح بوتفليقة لعهدة رئاسية خامسة، لتنتقل بعدها عدوى الاحتجاجات إلى ولاية خنشلة أين تم إسقاط صورة كبيرة للرئيس بوتفليقة من قبل الجماهير الغاضبة وتم الدوس عليها بالأقدام، ما فتئت إلى أن تحوّلت مع مرور الأيام إلى "حراك شعبي" واسع وشامل، حيث استجابت كل مدن الجمهورية لنداء التظاهر عقب كل صلاة جمعة لتكون نقطة انطلاقها من المساجد.

في يوم الجمعة 22 فيفري 2019 خرج الجزائريون في شوارع البلاد لمعارضة العهدة الخامسة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي استمر في الحكم 20 سنة منذ انتخابات عام 1999، وكذلك من أجل المطالبة بالتغيير الجذري للنظام الذي حكم الجزائر بصلاحيات لم يتمتع بها أحد قبله في بلد يبلغ تعداد سكانه أكثر من 40 مليون نسمة، 70% منهم يقلّ عمره عن 30 سنة، لم يعرف من هذه النسبة إلا 45% منهم سوى بوتفليقة حاكماً لبلادهم(الحراك الجزائري...متى بدأت الحكاية؟، 2020)

وقد كان لمواقع التواصل الاجتماعي دورا محوريا في اتساع رقعة هذا الحراك من خلال الدعوات المتكرّرة والملحة للمتظاهرين من أجل التظاهر والاستمرار في مطالب الحراك. وبالموازاة مع هذه المظاهرات، كان هناك أيضا حراك طول ايام الأسبوع وذلك من خلال توقيف العمل وتنظيم تجمعات ومسيرات نظمتها نقابات قطاعية في التربية والتعليم العالي والنقل وسلك المحامين والقضاة مردّدة نفس الشعارات التي رفعها كل المتظاهرين بعيدا عن المطالب المهنية والفئوية التي عادة ما تكون محرّك هذه القطاعات.(آيت حمادوش، 2019)

أهم خصائص الحراك السياسي الجزائري:

- **السلمية:** كانت الخرجات الأسبوعية التي يقوم بها الجزائريون ذات طابع سلمي نأت عن التجاوزات الأمنية والصدامات المباشرة بين السلطات الأمنية والمتظاهرين، بل اكتفى رجال الأمن بحماية المسيرات وتأطيرها وحمايتها من أي انزلاقات قد تتطور لاحقاً.
- **فعالية وسائل التواصل الاجتماعي:** لعب هذا الفضاء الافتراضي دورا كبيرا وبارزا في دعم مسيرة الحراك الجزائري وبلورته،خاصة في ظل غياب القنوات الاعلامية التي تمّ تغييبها عن تغطية هذه الاحداث. وظهر دورها من خلال المواكبة المباشرة لكل أحداث ومراحل الحراك وتوثيقه، لإيصال صورة ورسالة الشعب الجزائري المطالب بالتغيير.
- **المشاركة الموسعة:** لم تقتصر المسيرات الشعبية الجزائرية على فئة معينة من الأفراد بل تجاوزت كل الشرائح المجتمعية إذ تميز الحراك الجزائري بمشاركة نوعية، انخرطت فيها كل فئات المجتمع الجنسية والعمرية، إضافة إلى انه كسر الصورة النمطية الراسخة داخل المجتمع التي تحضر رؤية المرأة في مثل هذه المواقف، وهو ما سمح بممارسة الفعل الديمقراطي الذي يساوي بين الجنسين في حق التعبير

والتجمهر.هذا الحراك أعطى فرصة لإثبات التلاحم بين كل أطياف المجتمع اللغوية والهوياتية، السياسية و الايديولوجية، وأن ما يجمعه أقوى و أهم ممّا يفرّقه.

إن هذا الحراك لم يكن وليد الفراغ بل جاء نتيجة تغول وتسلطية النظام السياسي الذي ساهم في تقويض دور المشاركة السياسية وانحسارها فقط في نظام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة. بالإضافة إلى ممارسة السلطة عن طريق عملية الدمقرطة (وجه إيديولوجي غير مقنن مستنسخ بالخطأ عن مفهوم الديمقراطية) التي ساهمت في تعزيز انتكاسة الانفتاح الديمقراطي وتكريس منطق الولاء دون الكفاءة في تبوء مختلف المناصب السياسية وتسيير شؤون البلاد.

وعليه يمكن القول بأن سلمية الحراك السياسي في الجزائر مهد السبيل لمرحلة جديدة تضمنت إصلاحات دستورية انقسم فيها الشارع الجزائري إلى مؤيد ومعارض، ويمكن أن نسمي ما حدث في الجزائر بما بات يعرف بالثورة السياسية البيضاء (تغيير جذري في قمة الهرم السياسي والاجتماعي من خلال إحداث انقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية).

- **السودان:**

جاءت شرارة الاحتجاجات الأوليّة من عطبرة في سياق ثورات الربيع العربي مطلع العام 2011 في السودان وهي بلدة مغبرّة تقع بين النيل والصحراء على بعد حوالي 350 كيلومترًا شمال الخرطوم – حيث احتدم حشدٌ من التلاميذ في المدارس والعاملين في السوق وطلاب الجامعات ضدّ الحكومة، ردًّا على مضاعفة سعر الخبز بشكلٍ مفاجئ ثلاث مراتٍ نتيجةً لتجربة الحكومة بإزالة الدعم عن القمح. وقام المحتجّون في بلدات السودان الإقليمية – عطبرة ودنقلا على النيل في شمال السودان، والقضارف في وسط السودان، والرهد والنهود في إقليم كردفان غرب السودان بإشعال النار في مقر حزب المؤتمر الوطني الحاكم، واقتحموا مكاتب الحكومة المحلية وكذلك مخازن غرفة الزكاة، لقد كان السودان منذ استقلال الجنوب عنه عام 2011 في حالة من الركود الاقتصادي؛ حيث أخذ جنوب السودان معه الجزء الأكبر من النفط، وتلاشت عائدات الحكومة السودانية بين عشيّةٍ وضحاها تقريبًا، وتسبّب انخفاض قيمة العملة والتضخّم المفرط وتراجع احتياطيات العملات الأجنبية، مع خروج أسعار السلع عن السيطرة، و تدهور حالة البنوك مع نقصٍ حاد في المعروض من النقد، في أزمةٍ اقتصادية شديدة. وكان ردّ الحكومة إطلاقَ العنان لجولةٍ

جديدة من تدابير التقشّف، وخفض النفقات في مجال الخدمات الاجتماعية، وتقليص الدعم على الوقود والكهرباء والقمح.(آيت حمادوش، 2019، صفحة 02)

إن موجة الاحتجاجات لم تتوقف في خطها الزمني وامتدادها الجغرافي عند تونس التي نهض فيها الشعب مطالبا بالتحرر من الطغيان السياسي والغبن الاجتماعي رافعا شعار " إسقاط النظام" بل لقد شهدت دول عربية أخرى خارج القارة الإفريقية التي كانت الحاضنة الأولى- بامتياز- لجنين الربيع العربي موجات جديدة فيما بعد شملت كلا من العراق ولبنان وسوريا والأردن.

- **سوريا:**

يمكن القول بأن ظاهرة الاحتجاجات الشعبية هي ظاهرة عابرة لمختلف الدول سواء منها ذات الأنظمة الديمقراطية أو غير الديمقراطية، لذلك عبرت الاحتجاجات من تونس "أم الثورات العربية" إلى أكثر من دولة عربية و التي كان من بينها سوريا التي اتسم فيها الوضع بالتأزم والتعقيد الذي خلف مأساة إنسانية غير مسبوقة بعدما تحولت من الانتفاضة الشعبية من أجل التحرر من النظام الشمولي الاستبدادي إلى ساحة صراع دولي بين القوى الكبرى كروسيا وإيران والولايات المتحدة الأمريكية ... حتى أصبحت الأزمة السورية من أكثر الأزمات تعقيدا حيث تشابك فيها السياسي بالطائفي والداخلي بالخارجي والإقليمي بالدولي(الشيوط، 2018، صفحة 26) و قد وصلت الأزمة في سوريا إلى ما آلت إليه بسبب الوضع السياسي الموروث منذ تولي حزب البعث عام 1963 السلطة التي اختزلها في أعضائه لتصبح فيما بعد بين أيدي أسرة الأسد التي استحالت محورا للحياة السياسية في ظل تغييب أطياف الشعب المختلفة من المشاركة في الحكم و التداول عليه ، و قد بقيت الأمور تسير على نفس النهج حتى بعدما اعتلى الأسد الإبن سدة الحكم، بل إن الأوضاع ازدادت سوء حينما تضاعف دور الأجهزة الأمنية الموالية للأسرة الحاكمة التي أصبحت هي التي ترسم خارطة الحياة السياسية، كما تم التركيز على بعض الممارسات السياسية التي تركز على شخصية الرئيس الراحل حافظ الأسد إلى درجة التأليه حيث نصبت تماثيله في كل مدينة و قرية وعلقت صوره في كل الأماكن والساحات، أما بشار الأسد فقد تمركزت كل السلطات بيده، و الشعب السوري لم يألف هذا النوع من التأليه في سابق أيامه وهو ما جعله يعيش حالة من الاختناق السياسي الذي لا يطاق وهو ما دفعه أيضا يوم خروجه في الثورة إلى الهتاف بشعار" الله يلعن روحك يا حافظ" تعبيرا عن سخطه عن الوضع السياسي القائم. (التوبة، 2015، صفحة 01)

- **العراق:**

منذ تاريخ الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 وهو الحدث الذي غيرّ مجرى الأمور في البلاد وعصف باستقرارها، إذ منذ ذلك الحين والعراق يعرف حالة الاضطراب الأمني والسياسي، فكانت الاحتجاجات والاعتصامات الحدث البارز في البلاد والروتين اليومي الذي اعتاد عليه العراقيون. غير أن أحداث الفاتح من أكتوبر 2019 كانت استثناء عن غيرها، نظراً للحشد الكبير والواسع الذي عرفته المظاهرات يوماً بعد يوم، وكان تزايد عدد القتلى والجرحى والمعتقلين كحصيلة لهذه الأعمال أمرٌ وضع الحكومة ورئاسة الوزراء في وضع صعب وتحت ضغط كبير.

إن من أسباب اختلاف مظاهرات أكتوبر 2019 عن غيرها أن المتظاهرين رفعوا سقف المطالب، فلم يعد الاحتجاج على المطالب المعيشية كما رُوّج له، بل الأكثر من ذلك أن العراقيين أرادوا إسقاط النظام السياسي الديني الطائفي المُحابي لإيران التي أصبحت لها اليد الطولى في الشؤون الداخلية العراقية بشكل كبير، وتسعى جاهدة لاستمرار هذا النظام وتكريس نظام ولاية الفقيه في العراق.

إن التلاحم والاهتمام الذي عرفته هذه الاحتجاجات ساهم بشكل كبير ومباشر في تنظيم الصفوف وتبني الشعارات، فأزداد عدد المنضمين لها وتم حشد نقابات المحامين والمعلمين للاعتصام والتظاهر في عديد المدن العراقية، أمّا أبرز المطالب فكانت تتمحور حول: استقالة الحكومة وتعويضها بكفاءات وحلّ البرلمان، إلغاء الدستور الحالي وصياغة آخر جديد يركز على وحدة العراق ويُجرّم الطائفية ويحضر تأسيس أي حزب سياسي على أساس طائفي أو ديني، والاهم من ذلك كله القضاء على الفساد والمفسدين ومحاكمتهم.(الخطاب، 2019، الصفحات 03-04)

- **لبنان:**

لقد كانت بدايات الانفلات الأمني في هذه البلاد في تاريخ 17 أكتوبر 2019 عندما اقترحت الحكومة فرض ضريبة على استخدام الاتصالات الهاتفية عبر الانترنت، عندها انتفض الشعب على هذه الزيادة وطالب بالتراجع عنها، مُستغلّا في نفس الوقت هذه الفرصة للتنديد بالأوضاع الاقتصادية التي آلت إليها البلاد وكذلك بالمنظومة الطائفية في السلطة.

لقد بلغت الأزمة الاقتصادية في لبنان مستويات حرجة كبيرة في المدة الأخيرة، الديون تقدر بـ 150 % من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى النمو الاقتصادي السلبي وتراجع سعر صرف الليرة في الأسواق الموازية، كما أن عديد المؤشرات تنبأت ببدايات التضخم في ظل ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية بنسبة تتراوح من 15 إلى 30 %.

سجل الفساد في لبنان معدّلات قياسية، فحسب منظمة الشفافية الدولية، فإنها تحتل المرتبة 138 ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم، أما السبب في ذلك فقد أرجعه اللبنانيون إلى سوء تسيير الطبقة السياسية لأمور البلاد، وكذلك إلى الفجوة الموجودة بين الفرقاء السياسيين في السلطة وهو ما أفضى في الأخير إلى الوضع الحالي وانعكاسه على المستوى المعيشي والاجتماعي للشعب.(يحي، 2019)

- **مصر:**

لقد مثلت الثورة الشعبية التي اندلعت في مصر يوم الثلاثاء 25 يناير عام 2011 الذي سمي بـ"يوم الغضب" علامة فارقة في تاريخ مصر الجديد تمثلت في القطيعة مع نظام الفساد و الاستبداد الذي عمر طيلة 30 عما في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك ، بعدما تنادى الشعب المصري عبر مواقع التواصل الاجتماع في هذا اليوم الذي اختير ليوافق عيد الشرطة الذي حددته عدة جهات من المعارضة المصرية و من المستقلين، من بينهم " حركة شباب 6 أفريل" و"حركة كفاية "وكذلك مجموعات الشباب عبر موقعي التواصل الاجتماعي (فيس بوك وتويتر) والتي من أشهرها مجموعة "كلنا خالد سعيد"و" شبكة رصد"و"شبابُ الإخوان المسلمين" للخروج إلى الشارع الذي غمرته المظاهرات في العاصمة القاهرة وفي المدن الأخرى كدمياط و أسيوط و الإسماعيلية و طنطا التي رفع فيها الشعار الشهير الذي وجه إلى الرئيس مبارك " ارحل"، تظاهر الشعب في ميدان التحرير وأمام المحاكم وأمام أبواب وزراة الخارجية واقتحم جموع المتظاهرين سجن ابو زعبل، و في يوم الأربعاء 02 فبراير 2011 هجم "البلطجية "على المتظاهرين في ميدان التحرير وهي الواقعة التي سميت بـ" معركة الجمل" التي قادها الحزب الوطني الحاكم عن طريق استئجار مجموعة من "البلطجية "للاشتباك مع المحتجين مقابل 400 جنيه مصري (ما يعادل 68 دولار تقريبا) (شبر، 2014، صفحة 334)و في الجمعة 11 فبراير صدر بيان مقتضب من رئاسة الجمهورية يعلن فيه الرئيس حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية و تسليم إدارة شؤون البلاد للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بقيادة محمد حسين طنطاوي، وقد أعلنت أغلب القوى السياسية التي شاركت في

التظاهرات قبل تنحي مبارك عن استمرار الثورة حتى تحقيق الأهداف الاجتماعية و السياسية التي ثارت من اجلها.

لقد سجلت الأحداث و الوقائع في مصر –كما في غيرها من الدول الأخرى– النموذج الأمثل لمدى فعالية وسائل التواصل الاجتماعي في ثورة 11 يناير 2011 و دورها الكبير الذي لعبته في عملية التغيير والتي على رأسها الفايسبوك كوسيلة فعالة لتعبئة الجماهير و حشدهم من أجل تحقيق مطالبهم الثورية الكبرى كالحرية والعدالة الاجتماعية. (الشيوط، 2018، صفحة 77) و كما شهدت تونس عودة الإسلاميين بعد الثورة إلى الساحة السياسية فإن مصر هي الأخرى شهدت هذه الظاهرة مع الإخوان المسلمين في **الانتخابات الرئاسية لسنة 2012** ، وأول انتخابات رئاسية بعد ثورة 25 يناير 2011 أسفرت جولة الإعادة في الانتخابات عن فوز مرشح حزب الحرية والعدالة بنسبة 51.73% على منافسه السياسي المستقل أحمد شفيق الذي تحصل على نسبة 48.27%

- **ليبيا:**

ربما تكون إحدى الأسباب التي عجلت باندلاع الثورة في ليبيا في فبراير 2011 هو نجاح الثورة في مصربعد إسقاط واحد من أقوى وأعتى الأنظمة السياسية في المنطقة العربية وإجبار الرئيس حسني مبارك على التنحي، حيث تحرك الناشطون في البداية من بنغازي للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين والذين من بينهم المحامي تربل فتحي والبلوجر فرج الشراني لتنتقل المظاهرات والاحتجاجات إلى المدن الأخرى، وأثناء الثورة تأسس المجلس الوطني الانتقالي الذي تمركز في بداية الأمر في مدينة بنغازي حيث اعتبر نفسه ممثلا شرعيا للشعب الليبي برمته فعمل على حشد الدعم الدولي بقيادة الحلف الأطلسي (الناتو) وكان من بين تداعياته الغارات الجوية التي شنتها في 19مارس 2011 كل من فرنسا وامريكا وبريطانيا على المواقع العسكرية التابعة للقذافي لوقف هجماته على المدن الليبية التي يسيطر عليها الثوار وسقوط الرئيس معمر القذافي قتيلا بعدما حكم ليبيا لمدة 40 سنة (1969–2011) و ما أعقب هذا الاغتيال من تداعيات سياسية و اجتماعية و أمنية مازالت تعاني ليبيا من ويلاتها إلى اليوم، و كما أن لكل ثورة أسباب وعوامل داخلية وأخرى خارجية فإن في الحالة الليبية عدة عوامل أدت إلى تفاقم الأزمة وتحولها من انتفاضة شعبية إلى حالة من التمرد والعصيان انتهت إلى حرب عنيفة مسلحة أخذت أبعادا سياسية

ودولية. و يتمثل البعد السياسي في أن هيكلة الدولة الليبية مبنية بالأساس على " منطق القبيلة" الذي يتجسد في تحالف قبيلة (القذافة) مع قبيلتي" ورفلة " و " مقراحة" التي تقف كلها في صف نظام القذافي و تدعمه دعما قويا و كاملا، و ربما لهذا السبب تمكن معمر القذافي من البقاء في الحكم طلية أربعة عقود كاملة بفضل هذه "المعادلة القبلية " المكشوفة، فقبيلة " القذافة" التي ينحدر منها القذافي هي معقل رأس النظام الليبي حيث هي من تسيطر على أجهزة الأمن و الميليشيات التابعة له، لكنه بمجرد اندلاع الثورة انقلبت الموازين القبلية لصالح الثورة بعدما انضمت قبيلة "ورفلة" إلى الثوار و هي أكبر قبائل المنطقة الغربية و كذا التحاق قبيلة "ترهونة "بها وغيرها من القبائل الأخرى التي بلغ عددها 60 قبيلة حسبما أعلن عنه المجلس الوطني الانتقالي للتأكيد على حجم الدعم والتأييد الشعبي الواسع الذي يحظى به من القبائل، وبناء على ذلك فإن الولاءات القبلية لعبت دورا رئيسا في تحديد السياسة الداخلية و الخارجية لهذا البلد. (عتريسي، 2011، صفحة 25)

رابعاً: الحلول والمخارج.

لم تكن نتائج هذه الاحتجاجات متشابهة في مختلف البلدان التي شهدتها، فمنها من حقق نتائج مرضية إلى حدّ مقبول ، ومنها من لا يزال مستمراً في حراكه، الجزائر على سبيل المثال ومنذ تاريخ 22 فيفري 2019 خرج شعبها رافضا للعهدة الخامسة والتغيير الجذري للنظام، و قد حقق ذلك بعد مسيرة احتجاجية طويلة ساهم فيها بشكل كبير جيل جديد من الشباب الطامح للتجديد الديمقراطي (Islam Amine, 2019, p. 11)، رغم وجود الاختلافات التي كانت سائدة بين المحتجيّن حول كيفية تسيير المرحلة الانتقالية(Sharan Grewal, 2019, p. 11)، إلا انه في النهاية تم تحقيق نتيجة بأقل الأضرار بانتخاب عبد المجيد تبون رئيساً جديداً للدولة.

أمّا في باقي الدول، لم تكن للسّلمية هي الحالة الغالبة فبدلا عن ذلك كانت مسرحا للتمرّد والعصيان والإضراب (5 questions pour comprendre la manifestatiosn des gilests jaunes, 2018) والرصاص المطاطي ورذاذ الفلفل الذي بسببه أصيب العديد بالعمى :(France: call for suspending the use of Rubber bullets fired with the LBD 40 and for banning grenades CLI-F F4 in the context of policing protests, 2019) ، وفي العراق كشف تقرير بعثة الامم المتحدة "يونامي" عن انتهاكات حدثت

بسبب الاستخدام المفرط للقوة، القتل العمدي وعديد التدابير القمعية من أجل الحدّ من تبادل المعلومات(الخطاب، 2019، صفحة 04)، الأمر نفسه حدث كذلك في لبنان حيث الاحتجاز التعسّفي والاعتقالات واستعمال القوّة بشكل مفرط.

إن المقارنة بين كل هذه النماذج من ناحية الحلول و المخارج لا يمكن القيام بها بحكم أن لكل حالة منها ظروفها الخاصة التي لا يُمكن قياسها على الأخرى، لكن في نفس الوقت يمكن تفسير تغليب الدول للطرق السلمية من خلال بعض المعطيات : أوّلها وعي كلا الطرفين- السلطة الحاكمة والشعب- بضريبة التصعيد ونتائجه التي ستكون مُكلفة ووخيمة، إضافة إلى قدرة مؤسسات السلطة على بسط نفوذها ومحاولة الإبقاء على استتباب الأمن لأطول فترة ممكنة، كما أن هذه الدول قد استفادت من درس ليبيا وسوريا وعدم رغبة تكرار نفس السيناريو الدّموي الذي لا زالت تغرق فيه كلتا الدولتين.

أما التجارب الأخرى فلا يزال مصيرها لم يتضح بعد ولا يمكن التكهّن بما ستؤول إليه أوضاعها، لتداخل أسبابها وأطرافها التي من الممكن أن تتغير في أي لحظة وهو ما يغيّر موازينها كليّة، لكن الجدير بالملاحظة كما يرى البعض ومن خلال السياق الفكري يمكن أن نقول بأن المجتمعات العربية مابعد- الربيع هي اليوم بصدد إكمال المرحلة الانتقالية الفكرية من أجل إعادة النظر في العلاقة التقليدية بين الديني والسياسي وبين الاجتماعي والقانوني(Saleh, 2020) لاسيما في تونس التي انطلقت منها الشرارة الأولى لثورة هذا الربيع.

الخاتمة:

بعد انقضاء عشر سنوات على ثورات الربيع العربي فإن هذا الربيع لم يزهر إلا في تونس التي شهدت عملية تحول ديمقراطي متميز عن الدول الأخرى التي تبخرت فيها أحلام التغيير بل إن البعض منها وقعت فريسة الفوضى و الحرب لاسيما ليبيا وسوريا، أما في مصر فقد تم الانقلاب على الثورة من طرف المؤسسة العسكرية وانتخب السيسي عام 2014 رئيسا للبلاد ثم أعيد انتخابه عام 2018 وقد اتهم نظام السيسي بممارسة قمع الأنشطة السياسية والتضييق على الحريات بما في ذلك على التيارات العلمانية واليسارية وقد تمكن في 2019 من تمرير تعديل دستوري مثير للجدل يسمح له بتمديد عهدته الرئاسية ومن توسيع صلاحياته و تعزيزها، و تشهد اليمن مأساة حقيقة اليوم وضعتها على حافة المجاعة بسبب

الحرب الأهلية التي أسفرت عن مقتل عشرات الآلاف معظمهم من المدنيين، أما ليبيا فقد غرقت في الفوضى التي تسبب فيها صراع حكومة الوفاق الوطني في طرابلس المعترف بها دوليا مع مليشيا خليفة حفتر المدعوم من طرف الإمارات و مصر بالرغم من اتفاق إطلاق النار في أكتوبر 2020 ، وفي سوريا خلفت الحرب أكثر من 380 ألف قتيل وملايين اللاجئين والنازحين (الجزيرة مباشر)و حولت البلد إلى دمار.

بعد ما تم التطرق له في محاور الدراسة فقد تم التوصّل إلى مجموعة من الاستنتاجات هي على النحو التالي:

عودة الشعوب إلى صدارة المشاهد السياسية وإثباتها لدورها في إحداث التغيير وانتزاع المطالب، فإن لم تتحقق كلّها فعلى الأقل تحقق البعض منها.

ونجاح بعض التجارب الاحتجاجية في الحصول على بعض التنازلات وتحقيق بعض المطالب أعطى دافعاً وأملاً شجع الحركات الأخرى على التغيير وكسر حاجز الخوف والاستمرارية في الكفاح.

إن ظاهرة الاحتجاجات هي في تفاعل وتطور مستمر، وهذا يتطلب وجود سياق سيوسيو-اقتصادي ومناخ سياسي، يتسم بالغبن الاجتماعي واللاّعدالة وغياب الديمقراطية الاجتماعية، حتى يولّد الإحساس بالسّخط وعدم الرّضا وبالتالي يؤدي إلى اندلا ع الثورة.

قائمة المراجع

(02 01, 2020). تم الاسترداد من الحراك الجزائري...متى بدأت الحكاية؟: https://cutt.us/CIwoL

(2018). *5 questions pour comprendre la manifestatiosn des gilests jaunes.*

(2019). *France: call for suspending the use of Rubber bullets fired with the LBD 40 and for banning grenades CLI-F F4 in the context of policing protests.*Amnesty international statement.

Gelaber, E. (s.d.). *Le printemps Arabe en perspective*. Récupéré sur Cairn info: https:// www.carn. Info/revue-cahier-de-l'action-2013-2-11-htm

Goeury, D. (2020 , 11 21). *Printemps arabes, Divergence des destinées nationales (Algérie ,Egypte, Libye, Maroc , Tunisie de 2011 à 2017)* . Récupéré sur https:/www.researchgate.net/publication/32101508

Islam Amine, A. G. (2019). LeHirak algérien : une laboratoire de citoyenneté. *metro politique*.

Saleh, W. (2020, 11 21). *Le printemps Arabe et ses conséquences sur les représentations de l'état nation de la démocratie et de l islamisme dans les société arabes*. Récupéré sur https:/www.researchgate.net/publication/319221470

Sharan Grewal, M. T. (2019). Algeria's uprising: A survey of protests and the military. *foreign policy at Brooking*.

اسلام نزيه سعيد ابو عون. (2017). تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة واثره على التنمية السياسية في الوطن العربي. *مذكرة ماجستير*. كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

اسماعيل محمد البريشي. (2014). المظاهرات السلمية بين المشروعية والابتداع: دراسة مقارنة. *مجلة دراسات،علوم الشريعة والقانون*.

الافريقي ابن منظور. (2013). *لسان العرب*. الكويت: دار النوادر.

الجزيرة مباشر. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من https://mubasher.aljazeera.net/news/2020/11/30

الدستور. (2016).

المصطفى بوجعبوط، اوامن عبد الواحد. (2019). *الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي : دراسة في متغيرات الاستقرار و اللااستقرار للأنظمة السياسية*. برلين: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

تمارا كاظم الأسدي، محمد غسان الشيوط. (2018). *عاصفة التغيير :الربيع العربي و التحولات السياسية في المنطقة العربية*. برلين: المركز الديمقراطي العربي.

حسن البدرواي. (بلا تاريخ). *الأحزاب السياسية و الحريات العامة*. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعي.

حسن حنفي. (1988). *دراسات فلسفية*. القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية.

زيام عبدالنور. (2014). الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي : دراسة حالة مصر 2011-2013. *مذكرة ماجستير*. قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03.

سورة آل عمران. (الآية 103). القرآن الكريم.

صلاح جواد شبر. (2014). *ثورات الربيع العربي: نظرة من الداخل و ثقافة التشيع*. بيروت: دار روافد.

طلال عتريسي. (2011). تأثير الأبعاد الطائفية و العشائرية على الثورات العربية. *مجلة شؤون عربية* .

عمرو الشوبكي. (2011). *الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

غازي التوبة. (2015). *الثورة السورية ،الأسباب و التطورات*. لندن: مركز الشرق الأوسط للدراسات الحضارية و الإستراتيجية.

فارس الخطاب. (2019). *التظاهرات العراقية ومستقبل النظام السياسي*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

لويزة آيت حمادوش. (2019). *الحراك الشعبي في الجزائر بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

محمد عابد الجابري. (1991). *التراث و الحداثة :دراسات..و مناقشات*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مروة تهامى. (2013). *المشاركة السياسية للمرأة في ثورتى مصر وليبيا 2011 دراسة انثروبولوجية ميدانية مقارنة*. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية.

مصطفى حجازي. (2001). *التخلف الاجتماعي : مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور*. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

مهى يحي. (2019). *ما بعد احتجاجات لبنان: بين حزب الله وحزب الشعب*. تم الاسترداد من مركز كارنيغي للشرق الأوسط: https://carnegie-mec.org/2019/11/21/ar-pub-80390